

الحديث ذو قوائين تحدد ويرى بها احوال المان وسنن
 فذلك الموضوع والمقصود ان يصرف المقبول والمرود وقبل
 علم الحديث ان علم يشتمل على نقل ما اضيف الى النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل والى الصحابي والتابعي من قول او فعل او تقرير
 او صفة وموضوعه ذات النبي صلى الله عليه وسلم وغايته
 الفوز بسعادة الدارين فدخل فيه الاحاديث المتعلقة نص
 بصفاته صلى الله عليه وسلم فانها احاديث من فوعة با
 جماع الحديثين وهما كحديث انهم يقبل التراء في
 الاستسقاء فانه داخل في قسم الفعل فان المهم فعل القلب
 وعبر اي المؤلف هنا في المان بالخبر اي دون الحديث
 جواب عن سؤال المقتدر وهوان الحديث مما مضى به صلى الله
 عليه وسلم على جميع الاقوال فهو وفي ان يكون معرقا
 في علم الحديث فاجاب بان عبي بالخبر ليكون اشمل
 اي على القول الاخير حتى يكون ما ذكره بعد من الاحكام
 ويتناول خبر الرسول وغيره وقال تلميذ المص لانه
 يتناول المرفوع عند النبي باعتبار التبريد وفيما
 ول الموقوف والمنقطع عند من عدا الجمهور وقال المص
 قولى ليكون اشمل باعتبار الاقوال فاما على القول
 فواضح واما الثالث فلان الخبر اعتم مطلقا فكلمها
 على

ثبت

ثبت الاعتم ثبت الاخص واما على الثاني فلان اذا اعتمت
 هذه الامور في الخبر الذي هو وارده عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فلان يعتبر ذلك فيما ورد عنه وهو
 الحديث من باب الاول بخلاف ما اذا اعتمت في الحديث
 فانه لا يلزم اعتبارها في الخبر لانه ادون رتبة من
 هذا الحديث على هذا القول قال التلميذ ما ذكرته اولي
 اذ في هذا التقدير مالا يصح وهو قول كل ما ثبت الاعتم
 ثبت الاخص مع اطلاق المجل انتهى ويمكن دفعه
 بان مراد به خصوص هذا المقام لا مطلق العام لكن يرد
 على تعليقه للثاني ان الامور المعتبرة ما عدا المتواتر
 غير معتبرة في الخبر الذي وارده عن النبي صلى الله
 عليه وسلم فان المشهور والعزيم والغريب وما ياتي ب
 عليها كلها من اقل الحديث المصطلح دون غيره
 فهو اي الخبر باعتبار وصوله اليه اي لا باعتبار او
 صافه من الصحة والحن والضعف وغيرها ولا من
 كونه مرفوعا وموقوفا ومقطوعا وغيرها اما ان يكون
 اي يوجد له طرف جمع طريق بمعنى سبيل وهو ما
 يوصل الى المقصود كحسني استعير للموصل الى المطلوب
 المعنوي ولذا قال اي اسانيد وهو جمع اسناد

ثبت